صناديق الاستثمار

وفقا لأساسيات الاستثمار فإنه لا ينبغي على المستثمر توجيه مدخراته للاستثمار في ورقة مالية واحدة، بل يجب توجيه هذه المدخرات لشراء مجموعة من الأوراق المالية لتوفير قدر من التنويع الذي من شأنه توفير الحماية ضد مخاطر تقلبات الأسعار، خاصة في الوقت الحالي والذي زادت فيه حجم المعاملات سواء على مستوى أسواق الأوراق المحلية أو العالمية، وبات من الصعب على صغار المستثمرين وحتى كبار المستثمرين الذين قد لا يتوفر لديهم الوقت لتتبع حركة الأسعار اليومية من تشكيل محافظ مالية خاصة بهم، ومن ثم كان من الأفضل لهم المشاركة فى صناديق الاستثمار.

1- تاريخ ونشأة صناديق الاستثمار:

يرجع البعض نشأة صناديق الاستثمار بالمعنى المعروف حاليا إلى الاسكتلنديين، حيث كان من أهم الصناديق التي أنشئت صندوق الاستثمار scotish american investement الذي أنشئ عام 1873. بينما يرى البعض الأخر أن صناديق الاستثمار قد نشأت كنتيجة لظهور شركات الاستثمار التي بدأت في مطلع القرن التاسع عشر في هولندا لتقوم باختيار الأوراق المالية ذات الفرص الاستثمارية المناسبة. هذا وقد بدأت صناديق الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1929 وكانت حوالي 19 صندوق بأصول لا تزيد عن 200 مليون دولار، ثم استمرت صناديق الاستثمار في الانتشار بعد ذلك على المستوى الدولي فظهرت في انجلترا عام 1931. و شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية انتشارا واسعا لصناديق الاستثمار على المستوى الدولي، ففي عام 1950 ظهرت في ألمانيا ثم في كل من سويسرا وبلجيكا وهولندا واليابان، اما في فرنسا ورغم أنها كانت آخر الدول التي دخلت بها صناديق الاستثمار إلا أنها احتلت المرتبة الأولى في الإدارة الجماعية لمحافظ الاستثمار. وفي عام 1964 ظهرت أول صناديق استثمار مفتوحة، كما ظهرت صناديق الاستثمار المشترك في عام 1967.

2- تعريف صناديق الاستثمار:

يعتبر صندوق الاستثمار أداة من أدوات الاستثمار، وهي أحد أساليب الاستثمار الجماعي المرتبطة بسوق الأوراق المالية، يشرف على استثمارات صندوق الاستثمار مدير الصندوق الذي يعمل على تخطيط و توقيت عمليات المتاجرة في أصول الصندوق وتحصيل عوائدها، توزع أرباح الصندوق على المستثمرين المشاركين فيه كل حسب مساهمته في الصندوق.

ويعرف صندوق الاستثمار على أنه: "وعاء مالي لتجميع مدخرات الأفراد واستثمارها في الأوراق المالية من خلال جهة ذات خبرة في إدارة محافظ الأوراق المالية وذلك وفقا لرغبات المستثمرين وأهدافهم ودرجة تقبلهم للمخاطرة".

وتنحصر وظيفة صناديق الاستثمار فيما يلي:

- تجميع المدخرات من صغار وكبار المدخرين، بما يجعل هذه الصناديق بمثابة أوعية ادخارية تختلف في طبيعتها عن أوعية الادخار الأخرى في كون أن الصندوق يصدر في مقابلها أوراقا يطلق عليها "وثائق الاستثمار" يشارك حاملوها في نتائج استثمارات الصندوق.
- توجيه ما تجمع لدى الصندوق من مدخرات نحو الاستثمار في الأوراق المالية وهو ما يحقق عوائد مناسبة لحملة الوثائق من جهة وكذلك الإسهام في تنشيط سوق الأوراق المالية وتحفيز الاستثمار فيه لخدمة الأغراض القومية من جهة أخرى.

3 - مزايا صناديق الاستثمار:

تتعدد المزايا التي تحققها صناديق الاستثمار، و التي نذكر منها:

- تحقيق التنويع الكفء للتشكيلة التي يتكون منها صندوق الاستثمار، بطريقة تسهم في تخفيض المخاطر التي يتعرض لها المستثمر.
- الاستفادة من خبرات الإدارة المحترفة والتي تتولى إدارة موارد الصندوق، إذ عادة ما يتم تعيين بعض المستشارين الاستثماريين والخبراء والمحترفين لإدارة هذه الموارد، وذلك بتوجيهها إلى شراء

الأوراق المالية لشركات ذات عوائد مرتفعة مما يضمن عوائد أكبر للمستثمر وهو ما يصعب تحقيقه من طرف صغار المستثمرين.

– توفير الوقت والجهد أمام صغار وكبار المستثمرين الذين ليس لهم الوقت الكافي لإدارة محافظهم المالية.

– قدرة الوصول إلى أسواق الأوراق المالية الدولية، إذ أنه يصعب على كثير من المستثمرين توظيف ومتابعة استثماراتهم في أسواق الأوراق المالية الدولية بمفردهم، ومن خلال صناديق الاستثمار يتمكن المستثمر باستطاعته التعامل في الأسواق الدولية.

– سهولة تحويل وتسييل الاستثمارات، حيث أنه في صناديق الاستثمارات ذات النهاية المفتوحة بإمكان المستثمر القيام بعملية تحويل استثماراته من صندوق إلى آخر مقابل رسوم ضئيلة، هذا بالإضافة إلى إمكانية تحويل هذه الاستثمارات إلى نقدية جاهزة خلال فترة زمنية قصيرة.

4- أنواع صناديق الاستثمار:

هناك عدة أنواع لصناديق الاستثمار تشكلت نتيجة لنمو الصناديق واختلاف وتعدد حاجات وأهداف ورغبات المستثمرين. وأهم هذه الأنواع ما يلي:

1.4- تصنيف صناديق الاستثمار وفقا لتشكيلة الأوراق المالية: وتنقسم إلى الأنواع التالية:

أ- **صناديق الأسهم العادية:** وهي الصناديق التي تتكون من الأسهم العادية فقط، و تختلف فيما بينها باختلاف الأسهم التي تدخل في تكوينها.

ب- صناديق السندات: وهي الصناديق التي تتكون من السندات فقط، وتختلف فيما بينها باختلاف السندات التي تدخل في تكوينها.

ج- الصناديق المتوازنة: وهي تلك الصناديق التي تشتمل على كل من الأسهم والسندات.

د- صناديق النقد: هي الصناديق التي تتكون من الأوراق المالية قصيرة الأجل التي تتداول عادة في سوق النقد مثل أدونات الخزينة و شهادات الإيداع.

2.4- تصنيف صناديق الاستثمار حسب طبيعتها:

وفق هذا التصنيف تنقسم صناديق الاستثمار إلى نوعين هما:

أ- صناديق الاستثمار المغلقة: هي صناديق يكون عدد وثائق الاستثمار التي تصدرها محددا بعدد معين يظل ثابتا منذ التأسيس، لها هدف محدد وعمر محدد يصفى بعدها الصندوق وتوزع عوائده على المستثمرين، يتمتع حاملو وثائق الصندوق المغلق بالحرية الكاملة في بيعها في سوق الأوراق المالية وليس لهم الحق في استرداد قيمتها إلا إذا نصت نشرة الاكتتاب على ذلك.

ب- صناديق الاستثمار المفتوحة: هي صناديق تسمح بدخول أو خروج المستثمرين فيها طالما أن نشاط الصندوق ظل قائما، حيث يتمكن المستثمر من شراء وبيع وثائق الاستثمار في أي لحظة أراد ذلك، وبالتالي فإن الصندوق يكون مستعدا لرد قيمة الوثيقة نقدا عند الطلب كما يكون مستعدا لإصدار مزيد من الوثائق عند الطلب، وعلى عكس صناديق الاستثمار المغلقة تتداول وثائق صناديق الاستثمار المفتوحة خارج البورصة .

3.4- تصنيف صناديق الاستثمار حسب هدفها:

تنقسم صناديق الاستثمار حسب الأهداف التي تسعى لتحقيقها إلى:

أ- صناديق النمو: وهي صناديق تركز على الاستثمار في أسهم الشركات الواعدة التي يتوقع أن تحقق معدلات عائد مرتفعة والتي يمكن أن لا تتحقق، وبالتالي فان هذه الصناديق تلاءم المستثمرون الراغبون في تحمل المخاطرة في سبيل الحصول على عوائد مرتفعة.

ب . صناديق الدخل: تهدف إدارة هذه الصناديق إلى المحافظة على أصول الصندوق، وتحقيق عائد دوري مقبول على الاستثمار. حيث يتم استثمار أموال الصندوق في محفظة منوعة من الأسهم والسندات لشركات كبيرة ومستقرة توزع معظم الأرباح المحققة.

ج- صناديق الدخل والنمو: وهي تلك الصناديق التي تجمع محفظتها للأوراق المالية بين الأوراق المالية ذات الدخل الثابت والأسهم العادية منخفضة المخاطر.

د- صناديق الاستثمار المتخصصة: تهدف هذه الصناديق إلى الاستثمار في نوع معين من الصناعات، مثل صناعة الكيمياويات أو قطاع البنوك أو قطاع التأمين أو غيرها، وتستقطب هذه الصناديق مجموعة من المتفائلين بمستقبل الصناعات المعنية والمستعدين لتحمل المخاطرة.

هـ- صناديق الاستثمار الإسلامية: تهدف هذه الصناديق إلى الاستثمار في الصكوك الإسلامية وأسهم الشركات غير ربوية التي تعمل في نشاطات مباحة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

و- صناديق الاستثمار عبر القارات (الدولية): تهدف هذه الصناديق إلى الاستثمار في أسواق الأوراق المالية الأجنبية ، ومن ثم فإن عوائد تلك الصناديق لا تتأثر فقط بأسعار الأوراق المالية المكونة لمحفظتها المالية، بل تتأثر أيضا بتقلبات أسعار صرف العملات التي تقوّم بها تلك الاستثمارات.